

مذكرة الاتحاد المغربي للشغل حول "الجهوية الموسعة وأبعادها الاجتماعية الاقتصادية"

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الاتحاد المغربي للشغل يعترز بهذه المبادرة في موضوع هام مطبوع برهانات متعددة، ألا وهو موضوع "الجهوية الموسعة" المضمن في العديد من خطابات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تُوجت بخطاب جلالتة يوم الأحد 3 يناير 2010 عند تنصيب أعضاء اللجنة الاستشارية للجهوية.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل كنا دائما نعتبر أن المغرب ليس بالبلد الذي يجب تصنيفه في خانة الدول المتخلفة، بل إن بلدنا غني بتاريخه، بثرواته الطبيعية، وبموارده البشرية، لكن ما يطبع بلادنا هو سوء النمو (mal développement). كما أن المغرب يتوفر على طاقات هائلة، لكنها غير منظمة (mal organisé). ومن تم تأتي أهمية الجهوية الموسعة التي يمكنها أن تسمح لبلدنا تجاوز هذه الإشكاليات.

إن هذا الورش الذي سيُسن إصلاحات مؤسساتية للمغرب، نتمنى أن تكون غايته تدبير مجالنا التنموي وفق قواعد القرب، والحكمة الجيدة والتكامل، لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء ويضع الإنسان - وخاصة الفئات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة المغربية - في صلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن المغرب بالرغم أنه أبدى اهتماما بالغا بموضوع الجهوية منذ عقود، من خلال عدة إصلاحات، إلا أن هذه التجربة بقيت محدودة من حيث الأهداف التي كانت مرسومة لها خاصة في مجال الحد من الفوارق بين الجهات ولا مركزية الاستثمارات العمومية و الخاصة.

واليوم، وبلدنا مقدم على تجربة أخرى، وجب تقييم حصيلة الماضي لاستخلاص العبرة والتخطيط للأفاق المستقبلية.

ويمكننا أن نطرح التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار التجربة المغربية بسياسة جهوية بمعناها الصحيح أم هي مجرد إطار لتحقيق تدخلات السلطات العمومية على الصعيد الترابي يهيمن عليها المركز، إن على مستوى التخطيط أو التنفيذ؟.

- إلى أي حد استطاعت الترسانة القانونية وخاصة منها قانون 47 - 96 وضع الجهة كوحدة ترابية تضطلع بدورها في الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي؟.

- ماهو التشخيص لوضعية الجهوية المغربية و الإكراهات التي تعترض ممارستها؟

- كيف يمكن تطوير إستراتيجية التنمية الجهوية في أفق جهوية سياسية أو موسعة بالمغرب؟.

لقد أصبح من المؤكد أن التقسيم الترابي الذي يُعتبر آلية بيد الدولة لضبط وثيرة التنمية وربط السكان بإستراتيجية الإنتاج، وإعادة هيكلة المجتمع، لم يفلح في الحد من الاختلالات والتفاوتات، بل أفرز جهات تُعتبر غنية وقوية بمقوماتها ومكوناتها وأخرى لا تتوفر على تكافئ الفرص باعتبارها تجمعا تجريبيا لأقاليم لا تتوفر على مقومات النهوض الاقتصادي دون تناسق ولا تكامل اقتصادي أو ثقافي .

بل إن الكثير من المدن والقرى لم تستفد مما كان يُفترض أن تحظى به في مجال الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن وتكوين، وبنيات تحتية، وفك العزلة، والمنشآت الاقتصادية وما إلى ذلك لإنضاج تصور عقلائي للجهوية كآلية لتدبير الاختلاف والتنوع داخل الوحدة الوطنية الشمولية.

ونود هنا أن ندلي بمجموعة من الاقتراحات يمكن أن يعتمدها مشروع الجهوية الموسعة:

- ضرورة التعامل مع الجهوية كخيار استراتيجي مبدئي وليس موجه للنخبة السياسية.

- إعادة النظر في التقسيم الجهوي عدديا بحيث (16 جهة)، هذا العدد يعتبر مرتفعا مما يؤثر على حجم الجهة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية.

- خلق جهات على أسس تنموية واقتصادية وتحديدها على أساس شروط كفيلة بخلق نمو مستديم ، كفيلة بخلق الثروات وتوفير مناصب الشغل و الحد من الهجرة الداخلية، بمعنى خيار استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجغرافية المرتبطة بالتنمية، وقيم نوعا من التوازن بين المغرب النافع والمغرب الغير النافع، على اعتبار أن هذه الجهوية تشكل إمكانات هامة لتعميم التنمية والتوزيع العادل للثروة.

- تحديث هياكل الدولة وإعادة توزيع السلط على قاعدة المشاركة وتفويض الشأن المحلي على أساس قاعدة القرب، وما يقتضيه هذا التوجه من إعادة توزيع الصلاحيات، يمنح الهيآت وظائف جديدة وتُحول إليها الصلاحيات التي تُهمّ ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كتنشيط الاقتصاد الجهوي والتشغيل والتعليم والتكوين المهني والبحث العلمي والصحة والنقل والمحافظة على البيئة .

- اعتماد أسلوب الشراكات من أجل النهوض بالاقتصاد المحلي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شراكات بين المركز والجهات ، بين القطاع العام والقطاع الخاص بين الجهة المعنية وغيرها من الجهات.

أما على الصعيد الاجتماعي والعلاقات المهنية يمكن أن تلعب الجهة دورا طلائعيا في هذا الميدان.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل منذ تأسيسنا ونحن نؤمن بالجهوية وهكذا فإن هياكلنا النقابية مبنية على مستويين:

- مستوى مهني و قطاعي
- ومستوى جهوي

فإذا كنا على الصعيد المهني والقطاعي نجد المحاور لتدبير العلاقات المهنية من أجل حلّ نزاعات الشغل- وإبرام إتفاقيات جماعية...إلخ. إلا أنه على صعيد الجهة نجد شبه فراغ في من يُحاورنا للنهوض بعالم الشغل.

ويمكن اعتماد المبادئ الآتية في ميدان العلاقات المهنية بالجهة الموسعة.

- سن سياسة للتشغيل لجلب المستثمرين وتوفير المناطق الصناعية مع تحفيزات جبائية جهوية.
- تحضير اليد العاملة المؤهلة من خلال تكوين مهني يتلاءم وخصوصيات الجهة.
- إعادة تأهيل المأجورين في الوحدات الإنتاجية التي تكون ملزمة بفصل عمالها لأسباب اقتصادية أو هيكلية، وإعادة إدماجهم في الحياة المهنية.
- مؤسسة الحوار الاجتماعي داخل الجهة بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والسلطات والهيئات الجهوية المنشأة لهذا الغرض كالمجالس الجهوية لإنعاش التشغيل والتي ظلت في شبه جمود منذ نشأتها أو اللجان الجهوية للمصالحة والتحكيم التي ما فتئت تعاني من اختلالات تحدّ من نجاعتها مما يحد من قدرة الجهات على احتواء الاقتران الاجتماعي ويكرس عجزها في فض النزاعات الجماعية للشغل بطرق بديلة. بهدف الوصول إلى حلول مُنصفة تراعى فيها مصالح الأجراء إلى جانب مصالح الوحدات الإنتاجية.
- اعتماد آليات للنهوض بالمفاوضة الجماعية بين ممثلي المأجورين وممثلي أرباب العمل، والإسهام في إبرام الاتفاقيات الجماعية الجهوية التي تشكل الأداة التعاقدية الناجعة والملائمة للأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والجهوي، وذلك دون المساس بالقوانين الاجتماعية الوطنية التي تشكل الحد الأدنى الوطني.
- الإسهام في إعداد ميثاق اجتماعية على المستوى الجهوي تضمن احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمأجورين، مقابل استئجاب السلم الاجتماعي وضمانا لديمومة واستقرار مناخ الأعمال دون أن يؤدي ذلك إلى تفكيك القوانين الاجتماعية تحت ذريعة اختلالات في سوق الشغل الخصوصية الجهوية.

وللإشارة، فقد طُرحت خلال مناقشة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسألة إحداث مجالس اقتصادية واجتماعية على المستوى الجهوي يتم تمثيلها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أن بعض الفرق تقدمت بمقترح تعديلات في اتجاه ضرورة تمثيل المجالس الجهوية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لما للمجلس من صلاحيات في وضع تصورات وإعداد دراسات ومنجزات تتعلق بالاستراتيجيات العامة للدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويمكننا في هذا الباب إعادة طرح فكرة مجالس اجتماعية واقتصادية جهوية.

إن خيار الجهوية كخيار سياسي أولا وكخيار اقتصادي واجتماعي وثقافي، يُعد خيارا مجتماعيا ذا بُعد تنموي رهين بمدى انخراط كل الأطراف المعنية من مركز، ومجالس جهوية ورفقاء اجتماعيين واقتصاديين ونُخب محلية، من أجل إنجاحه لرفع رهانات تأهيل الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة إلى جانب رفع تحدي الديمقراطية.

إن الاتحاد المغربي للشغل كمنظمة نقابية وطنية نشأ ضد الاستعمار للمطالبة باستقلال المغرب واحترام وحدته الترابية . كان وسيبقى ثابتا في مواقفه متشبثا بمبادئه حول وحدتنا الترابية في أقاليمنا الصحراوية. وإن لمن الجهوية الموسعة أن تكون بداية تطبيق لاقتراح المغرب حول الحكم الذاتي.

ويبقى الاتحاد المغربي للشغل تلکم المنظمة النقابية التي تضع المصالح العليا للوطن فوق كل الاعتبارات متمنيا للجنة الاستشارية للجهوية كامل النجاح في أعمالها.

والله ولي التوفيق.

في ، 23 فبراير 2010